الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/48/799
S/26900
20 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل، طيه، رسالة بعثتها اليوم الى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا.

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالإنابة

201293 201293 93-71956

المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب اليكم بشأن ما اتخذته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا من قرار يتصل بالطلب المتعلق بتصدير غاز طبيعي لأغراض إنسانية الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

لقد روعت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لكون الطلب المقدم من الاتحاد الروسي فيما يتعلق بتصدير غاز طبيعي الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لاستخدامه بصورة خالصة في تدفئة المستشفيات ورياض الأطفال والمدارس والمساكن ومؤسسات أخرى ذات طابع إنساني، قد رفض فعلا في الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وذلك بسبب سياسة غير مفهومة وغير إنسانية اتبعها بعض أعضاء اللجنة. إن آثار هذا القرار الحاقد ستكون مأساوية، لاسيما فيما يتعلق بالأبرياء - الأطفال والهزيلين والمسنين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن ما اتخذته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا من موقف مؤداه أن هذه البلدان على استعداد لأن تنظر بعين العطف في تصدير كميات محدودة فقط من وقود التدفئة إلى مؤسسات معيَّنة، تحققت من احتياجاتها الخاصة الوكالات الإنسانية المعنية بالأمر، لا يعدو أن يكون، للأسف، مجرد محاولة لتبرير موقفها غير المقبول وغير المنطقي بشكل تام، والهدف من ذلك الموقف هو امتصاص موجة الغضب التي يحتمل أن تبديها المنظمات الإنسانية الدولية ووسائط الإعلام، إذا ما رفض هذا الطلب الإنساني برمته.

إن القرار الذي يقضي بالنظر في السماح فقط بكميات محدودة بشكل قاطع من الوقود من شأنه أن يؤدي إلى استمرار العقوبة الجماعية للسكان المدنيين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ممن تتعرض حيواتهم للخطر بشكل مباشر نتيجة للافتقار الى الغاز الطبيعي والوقود اللازم للتدفئة خلال أشهر الشتاء القاسي. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الإجراء البطيء والمضني للغاية الذي تنص عليه هذه الآلية، فإن من الواضح أن الوقود الذي توجد حاجة ماسة اليه لأغراض إنسانية من المحتمل ألا يصل الى من يحتاجونه في الوقت المناسب. ففي هذه الحالة التي يكاد تنعدم فيها التدفئة في أكبر عدد من المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال والمساكن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن من غير المقبول أخلاقيا وضع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمام الاختيار الأخير وهو تحديد المؤسسات التي تزود بالوقود والمؤسسات التي تجري التضحية بها.

إن البلدان المعنية، برفضها السماح باستيراد الغاز لأغراض إنسانية، قد قررت تجاهل المناشدات التي وجهتها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، وخاصة التقييمات التي أعدتها السيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والدكتور ناكاجيما، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والسيد جان الياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والرئيسان المشاركان للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا سابقا.

إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا قد تجاهلت، بهذا الموقف العنيد وغير المفهوم الذي اتخذته، قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات نصا وروحا، وهي قرارات استثنيت فيها المنتجات الإنسانية من نظام الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك أساءت هذه البلدان الى مبدأ توافق الآراء الذي تتوصل اللجنة بموجبه الى قراراتها وتحدت إرادة أعضاء لجنة الجزاءات، الذي أعربوا عن رأي مؤداه أن الحالة الإنسانية الملحّة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تستدعي اتخاذ قرار إيجابي عاجل.

إن حكومات البلدان الثلاثة المذكورة، بدأبها لأكثر من عام على طلب المزيد من المعلومات والبيانات بشأن طلبات موثقة تماما ومشروحة بإسهاب تتعلق بالواردات الإنسانية من الغاز والنفط لأغراض التدفئة، كشفت أخيرا أن كل تلك المطالبات لم تكن سوى جزء من أسلوب التأخير الذي كانت تتبعه.

لقد جاء في البيان الذي أصدره الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وأتيح للجمهور، قول بليغ هو ما يلي: "إن الواجب يقضي بألا تكون الجزاءات سببا في تعريض السكان المدنيين وخاصة الفئات الأضعف في أوساطهم الى مزيد من المعاناة غير المقبولة. إذ لا يجوز، بل وينبغي، ألا تستخدم الجزاءات أداة لمعاقبة الأبرياء بصورة عشوائية وبالتالي تنال من مكانة الأمم المتحدة وأهدافها وتقاليدها الإنسانية".

إن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا يمثل حقا، وعلى وجه الدقة، معاقبة للأبرياء ليس فقط بإبقاء معدلات درجة الحرارة في المؤسسات الإنسانية والتعليمية والمساكن في مستوى التجمد داخل الأنابيب وإنما أيضا بالحرمان من المواد الخام اللازمة لتجهيز الأغذية والصناعة الصيدلانية، مما سيفضي حتما الى حالات نقص خطيرة في المواد الغذائية والعقاقير لأمد طويل خلال العام المقبل.

لقد ألمحت الولايات المتحدة داخل اللجنة، إلى فكرة ومؤداها أنه ينبغي جعل بلغراد تشعر بالمعاناة في سراييفو، وهذه الفكرة مثيرة للغضب وتكشف عن الهدف الرئيسي وراء الجزاءات، فهو لا يعني وقف الحرب الأهلية وإنما معاقبة السكان الأبرياء عن أحداث خارجة عن إرادتهم.

والسؤال الذي ينشأ هو - ما هي الجهة التي أعطت البلدان المذكورة الحق في معاقبة أمة بأسرها وما هو مبدأ القانون الدولي أو الإنساني الذي يخول لأية جهة إنزال هذه العقوبة؟

إن الجهات التي قررت أن تواصل حرمان السكان الأبرياء في جمهورية ألمانيا الاتحادية من أبسط حقوق الإنسان بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان في مكان آخر، سوف تتحمل مسؤولية جسيمة عن المعاناة الإنسانية والوفيات التي سوف تنجم حتما عن القرار الذي اتخذته. وإدراكا للمساعي التي حاولتم سعادتكم بذلها في محاولة لتيسير التوصل الى قرار إيجابي بشأن استيراد الوقود لأغراض إنسانية ولموقف التعاطف الذي اتخذه كثيرون من أعضاء اللجنة، نهيب بكم أن تسترعوا انتباه مجلس الأمن الى هذه المسألة عسى ولعل أن يعاد النظر فيها.

- - - - -